



الصين بين المركزية السياسية والليبرالية الاقتصادية

م. د. عبد الوهاب محمد جواد الموسوي
wahab.almusawi@yahoo.com

أ. د. نوري عبد الرسول الخاقاني
noorialkhagani@yahoo.com

الكلمات المفتاحية (الدليلية):

الليبرالية، الصين، الاقتصاد، الاستثمار.

المخلص

لقد فرضت التطورات السياسية والاقتصادية المتسارعة دراسة أبرز ملامح النظام الاقتصادي العالمي وما يتضمن من تناقضات ومن تجارب مميزة. ولعل من أبرز تلك التجارب هي تجربة الصين كونها قد حققت نمواً اقتصادياً مرتفعاً، واستطاعت أن تدخل السوق العالمية بتنافسية كبيرة وبكفاءة عالية. وهذا مما يستدعي دراستها والوقوف عند عناصر القوة والنجاح فيها ولمكانية تطبيق الإجراءات الاقتصادية التي اتبعتها.

ومن ناحية أخرى فقد اشتملت هذه التجربة على تناقض واضح بين إيمانها بعمل الاقتصاد على وفق الأسس الليبرالية، وبين احتفاظها بالسلطة المركزية والاستبداد بالحكم وعدم تحقيق الديمقراطية. لذا فإن فحص العلاقة بين النظام السياسي والاقتصادي وفهم تقسيم العمل بينهما والتعرف على أسباب نجاح هذه التجربة هي الأهداف الأساسية لهذا البحث.

Abstract

The political and economic developments Imposed studying the most prominent features of the global economic system and what it contains contradictions and distinctive experiences. Perhaps the most prominent of these experiments is the experience of China which has achieved high economic growth, and it was able to enter the global market in large competitiveness and high efficiency. This study, which calls for the stand at the elements of power and success and the possibility of applying economic measures pursued.

On the other hand, these included such experiment on the apparent contradiction between their faith in the functioning of the economy according to the principles of liberalism, and between retaining central authority and tyranny governance and lack of democracy. Therefore, the examination of the relationship between the political and economic system to understand the division of labor between them and to identify the reasons for the success of this experiment are the main goals of this research.



مقدمة

على الرغم من بقاء الصين ضمن المنظومة الاشتراكية على المستوى السياسي، إلا أن إتباعها لنهج السوق الحر وانفتاحها على الأسواق العالمية على المستوى الاقتصادي قد جعل منها إحدى أهم القوى الاقتصادية العظمى في العالم. إذ تمكنت من توسيع قاعدة استثماراتها وتنويع صادراتها التي أصبحت تتميز بقدرة تنافسية عالية من حيث الجودة وانخفاض التكلفة، ويعود السبب الرئيس من وراء هذا التطور الهائل الذي وصل إليه الاقتصاد الصيني والارتفاع بمختلف مؤشرات النمو الاقتصادية، والتي كان لها مردودات ملحوظة على مستوى رفاهية المجتمع الصيني، الى التخطيط السليم والقيادة الكفوءة التي قامت بالإصلاحات الاقتصادية، وعملت على تحرير الاقتصاد وجذب الاستثمارات الأجنبية على وفق رؤية علمية متسلسلة في تحقيق الأهداف وبحسب الأولويات لتصل بالاقتصاد الصيني الى ما هو عليه اليوم.

أهمية البحث

تكمُن أهمية البحث في أن سياسات التحرر الاقتصادي والليبرالية بشكل عام من شأنها أن تحقق مستويات عالية من النمو الاقتصادي ورفاهية المجتمع، إذا ما كانت هناك قيادة كفوءة قادرة على تطبيق السياسات الاقتصادية بشكل علمي ومدروس وغير متسرع، للنهوض بمختلف قطاعات الاقتصاد وبما يحقق لها الازدهار، وهذا ما تحقق في الصين بشكل جلي.

أهداف البحث

- 1- التعرف على أهم معالم الاقتصاد الصيني.
- 2- دراسة كيفية التدرج في السياسات الاقتصادية التحررية التي حققت للصين مستويات ملحوظة من التطور الاقتصادي.
- 3- إمكانية محاكاة التجربة الصينية على المستوى الاقتصادي من قبل البلدان النامية للاستفادة منها في النهوض باقتصاداتها.

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها: إن إتباع الصين للنهج الليبرالي وانفتاحها على السوق العالمية، قد جعل منها قوة اقتصادية عظمى، وذلك بفضل ما توفر لها من استثمارات كبيرة وقدرة تصديرية- تنافسية- هائلة. على الرغم من مركزية قرارها السياسي وعدم إيمانها بالديمقراطية.

أولاً: نبذة عن الاقتصاد الصيني وابرز ملامحه

تحتل الصين المرتبة الأولى على المستوى العالمي من حيث حجم السكان والذي يمثل ما نسبته ٢٣% من مجموع سكان العالم، فقد بلغ حوالي ١.٣٤٧ بليون نسمة في عام ٢٠١١، وهم يعيشون على مساحة تبلغ ٩.٦ مليون كم^٢، وعلى وفق ذلك تحتل الصين الترتيب الرابع عالمياً من حيث المساحة^(١). إن هذه المساحة الكبيرة والعدد الهائل من السكان والكميات الكبيرة من الموارد الطبيعية والموقع الجغرافي الذي تتمتع به، فضلاً عن امتلاكها احتياطياً يقدر بـ ٤٣٢ بليون دولار أي ثاني اعلى احتياطي من العملة الأجنبية بعد اليابان التي تمتلك ٨١٧ بليون دولار. كما أن اقتصادها ينمو بنسبة سنوية نادراً ما تقل عن ٧%، وقد وصلت هذه النسبة في بعض السنوات الأخيرة الى ٩% سنوياً، وقد قدّر الناتج



المحلي الإجمالي فيها لعام ٢٠٠٣- على سبيل المثال- بحدود ١.٣ تريليون دولار، وهي بذلك قد وصلت الى درجة متقدمة مقارنة بحجم النواتج المحلية الإجمالية للبلدان الصناعية الكبرى، أما القدرة الشرائية لسكانها فقد احتلت المركز الثاني عالمياً^(٢).

كل هذه العوامل قد جعلت من الصين تحتل موقعاً متميزاً على مستوى الاقتصاد العالمي (من المحتمل أنها أصبحت من أكثر البلدان انتفاعاً منه)، مما أهلها لتصبح سوقاً ضخماً وجاذباً لمختلف أنواع الاستثمارات الأجنبية، بسبب ايجابية التوقعات المستقبلية لهذا السوق وعدم وجود أية مخاوف من الخسائر أو محدودية استيعابها لاستثمارات جديدة قادمة إليها، إضافة الى إسناد النظام السياسي القائم في الصين لهذه التوجهات الإصلاحية، وسماحه بالحرية الاقتصادية على الرغم من مركزية القرار السياسي.

وكانت الصين قد مرت بتجارب سياسية واقتصادية تميزت بخصائص لم تكن موجودة في بلدان اشتراكية أخرى، فقد خضعت للنظام الشيوعي الشمولي خلال المدة ١٩٤٩ - ١٩٧٦ وسيّرت اقتصادها على وفق نظام التخطيط المركزي الصارم، ثم شهدت تغيراً كبيراً أسماه بعضهم ثورة داخل الثورة، وقد وصفته السلطات الصينية التي انتهجته بالإصلاح والانفتاح الاقتصادي والذي بدأ منذ مطلع السبعينات وأستمر بوتيرة متصاعدة فيما بعد عبر فلسفة اقتصادية جديدة^(٣)، عن طريق الاهتمام بتطوير قطاعي الصناعة والزراعة في آن واحد، مركزة على القطاع الأول من خلال إتباع النهج السوفيتي في عملية البناء والتخطيط ابتداءً، على الرغم من أن الصين بلد زراعي، يعمل معظم سكانه في هذا القطاع، وقد تسببت هذه العملية بمشاكل اقتصادية، أدت بالتالي إلى إهمالها للجانب الاجتماعي. فقد واجهت الحكومة في بداية الثورة واقعاً اجتماعياً متخلفاً، إذ كان معظم السكان يفتقرون لأهم ضرورات حياتهم اليومية ويعانون من أوضاع معيشية صعبة. وعلى وفق ذلك فقد وضعت الدولة هدفاً أساسياً في تلك المرحلة تمثل في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتوفير مستلزمات الفرد الصيني من خلال مجموعة إجراءات قامت بها لتحقيق ذلك الهدف، وإن كانت ثورة ماو تسي تونغ الاشتراكية في تشرين الأول عام ١٩٤٩ قد مثلت بداية طريق التنمية، ووضع الأسس لبناء الاقتصاد الصيني، والاهتمام بتطوير قطاعي الصناعة والزراعة معاً تحت قيادة مركزية، وكذلك اتخاذها من التجربة السوفيتية مثالاً للتقدم الاقتصادي في الصين، على الرغم من الاختلافات الموضوعية الكبيرة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية بين البلدين^(٤).

وقد كانت أهم المبادئ التي أدت إلى الانطلاقة الأولى في مسيرة نهوض الاقتصاد الصيني بعد الثورة هي كالتالي^(٥):

- أ- العمل على تطوير جميع القطاعات الاقتصادية وفي مقدمتها القطاعين الصناعي والزراعي ومن ثم القطاعات الأخرى.
- ب- التركيز على قوة العمل المتوفرة بوصفها بديلاً لرأس المال وذلك لندرتها.
- ج- التخفيف من السيطرة المركزية وتشجيع الوحدات الإدارية باتخاذ القرار والمبادرة على اختلاف مستوياتها.



وقد اتبعت الصين هذه السياسة لأسباب عديدة أهمها الخلاف العقائدي الذي حصل بينها وبين الاتحاد السوفيتي، الذي تطوّر فيما بعد إلى صدام مسلح، ثم إلى حرب باردة طويلة الأمد، وهو ما أدى إلى قطيعة سياسية واقتصادية بين البلدين، توقفت معها أنواع المعونات المادية والفنية كافة التي كان السوفيت يقدّمونها إلى الصين. وبينما كان الصراع مستمراً مع العالم الخارجي، بين معسكر الاتحاد السوفيتي وبلدان أوروبا الشرقية من جهة والولايات المتحدة وبلدان أوروبا الغربية من جهة أخرى، وجدت الصين نفسها محاصرة ما بين عالم رأسمالي معادٍ لها وعالم اشتراكي يقاطعها بشكل تام، فكان عليها أن تعتمد على قدراتها لتطوير اقتصادها والتركيز على الأولويات الأساسية لانجاز مهام النهوض الاقتصادي دون النظر الى تكاليفها وذلك لاعتمادها بالدرجة الأولى على الموارد البشرية الهائلة المتوفرة لديها.

ثانياً: التحول الفعلي نحو انتهاج سياسات التحرر الاقتصادي

إن أحد أهم الأسباب التي دفعت الصين إلى انتهاج سياسة الانفتاح والإصلاح الاقتصادي-فضلاً عما تقدم - هو إدراك زعمائها بأنها سوف لن تنجح في تحقيق أهدافها التنموية وبكامل طاقتها إذا ما استمرت بسياساتها الانغلاقية، مما يجعلها متخلفة في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عن بلدان أخرى لها نفس إمكانياتها، أو قد تكون أقل منها، كما هو الحال بالنسبة لجيرانها في الشرق الآسيوي، وعلى الرغم من أن الاقتصاد الصيني لم يكن مغلقاً تماماً قبل الإصلاح، إلا أن تجارته الخارجية كانت تتدفق من خلال الحكومة المركزية التي كانت تتحكم بها على أساس الخطة القومية، حيث لم تكن التجارة الخارجية سوى بند من بنود الموازنة، وهو ما يعكس عملية سد الفجوات بين كل من الطلب الكلي والعرض الكلي من خلال الموازين السلعية^(١).

ومع أواخر السبعينات من القرن الماضي أخذت العديد من بلدان المنظومة الاشتراكية تبحث عن التغيير والإصلاح من أجل الخروج من الأزمة التي ألمت بها على مختلف المستويات، وفي مقدمة ذلك الجانب الاقتصادي، فقد كانت تعاني من تراجع معدلات الإنتاج وتباطؤ نسب النمو الاقتصادي مقارنة بالبلدان الصناعية الرأسمالية، وكانت الصين إحدى أهم تلك البلدان، إذ سعت الى البحث عن حلول جذرية تمكّنها من تخطي الأزمة، وكان ذلك بالتزامن مع المرحلة الفاصلة بين رحيل زعيمها ماو ١٩٧٦ وتولي السلطة فيما بعد من قبل الزعيم الصيني الجديد دنغ سياو بنغ في عام ١٩٧٨ والذي أطلق عليه لقب «مهندس التغيير».

وقد كانت تلك الفاصلة الزمنية تمثل نقطة التحول في الصين، فقد انتقلت فيها من زمن الثورة الثقافية في عهد ماو الى زمن الانفتاح والثورة الاقتصادية الكبرى في ظل الأهداف الإستراتيجية التي وضعها (بنغ) الذي صرح من خلالها بمشروعية جميع الوسائل ما دامت تحقق بالنتيجة الرفاهية للشعب الصيني. وبعدها قام بتطوير فكرة الدمج ما بين الفكر الاشتراكي والرأسمالي وبأسلوب تدريجي لإصلاح قطاعات الاقتصاد كافة. وقد انتهجت الصين أسلوب المراحل المتتالية عن طريق تجريب أساليب عمل مختلفة في كل مرحلة، ومن ثم تعميم تلك الوسائل على معظم الاقتصاد الصيني بعد التحقق من كونها تعطي نتائج ايجابية، وهذا بدوره مما ساعد في تطبيق السياسات الناجحة والتخلص من كل الآثار



السلبية، وأدى الى التوسع والانتقال من مناطق محدودة أو قطاعات معينة، ليعمم فيما بعد على الاقتصاد الصيني بأكمله بعد أن أعطت التجارب النتائج المستهدفة^(٧).

وقد سمح المؤتمر الرابع عشر للحزب الشيوعي الصيني عند اجتماع اللجنة المركزية في كانون الأول (ديسمبر) عام ١٩٧٨، بتطبيق مفهوم اقتصاد السوق في إطار نظام التخطيط المركزي، من خلال إجراء إصلاحات اقتصادية. ففي عام ١٩٨٢ أعلن تشن يو زعيم المحافظين في الصين عن فلسفته التي سميت «اقتصاد الطير في القفص» وهو تعبير عن فلسفة إصلاحية حذرة مؤداها: انه يمكن السماح للطير (دلالة على السلعة أو الخدمة) بالاطيران بحرية ولكن في إطار ووجود القفص «الذي يتمثل بالسلطات التخطيطية المركزية»^(٨). وحيث إن عملية الإصلاح الاقتصادي كانت بحاجة لإطار فلسفي نظراً لتمايز الأسلوب الذي عملت به الصين لعقود من الزمن، وبين متطلبات المرحلة من حيث ضرورة إتباع سياسة اقتصادية تتسم بالانفتاح والعمل على وفق رؤى السوق الحر وتوجهاته، من أجل النهوض بالاقتصاد الصيني، وهو ما دعا السلطات الى اعتماد القوانين الاقتصادية الموضوعية ذات العلاقة بتلك التوجهات الانفتاحية والإسراع بعملية التطوير والتحديث اللزمتين لقوى الإنتاج، وصولاً الى تحقيق الأهداف الموضوعية في الخطة الاقتصادية الشاملة، وهو ما يعني إعادة الاعتبار للواقعية والعقلانية الاقتصادية بعد تجاوزها أبان الثورة الثقافية في عهد ماو. ومن الجدير بالذكر أن الإصلاح الذي قامت به الصين تمثل بشكل رئيس في تحرير قوى الإنتاج في ظل النظام الاقتصادي المركزي مع تأجيل نسبي لإعلان بناء نمط أو شكل جديد من أشكال الأنظمة الاقتصادية، وهو ما سمي فيما بعد باقتصاد السوق الاشتراكي، والذي يسمح للمؤسسات الاقتصادية أن تعمل بحرية كبيرة على وفق نظام السوق مع التمسك بالملكية العامة، ومبدأ كل حسب عمله على وفق النمط الاشتراكي^(٩). وهذا المزيج قد تم التعبير عنه من خلال سياسة الزعيم سياو بنغ والذي صرح لاحقاً في عام ١٩٩٢ بأنه يمكن تطبيق اقتصاد السوق في الظروف الاشتراكية، وقد كان من ابرز أسس هذا الأسلوب:-

أ-القيام بتغيير الآليات الإدارية لمؤسسات الدولة وإنشاء نظام حديث وعلمي يتناغم مع مطالب اقتصاد السوق بعيداً، عن التحكم المباشر من قبل الحكومة في إدارة الاقتصاد من أجل ضمان حرية الحياة الاقتصادية.

ب-القيام بجملة من الإصلاحات التي شملت النظام الضريبي الى جانب الإصلاحات المالية الأخرى.
ج-تعديل نظام التجارة الخارجية وبما يؤمن زيادة آفاق التصدير وتوسع الأسواق، مع تعميق الإصلاح في نظام الاستثمار وطرق جذبه وتشجيع الاندماج والشراكة بين القطاعين العام والخاص.

د-ضرورة الحرص على امتلاك القطاع العام للمساحة الأكبر في الاقتصاد من خلال احتفاظه بالمؤسسات الإستراتيجية، إضافة الى إصلاح نظام التخطيط وتغيير مهام إدارته بشكل مستمر.

هـ-إصلاح نظام التربية والتعليم والدفع باتجاه ربط الأواصر بين المؤسسات العلمية والنواحي الفنية والابتكارات بالمؤسسات الاقتصادية ومحاولة الاستفادة المتبادلة.

و-صياغة القوانين الملائمة التي تحمي وتعزز مسيرة اقتصاد السوق الاشتراكي لتجنب المشاكل الإدارية، والتداخل في مهام المؤسسات المختلفة وإنجاح عملها، وتسيير الأمور بالشكل الذي يصب في مصلحة الاقتصاد في ظل الواقع الجديد.





وبحسب (دنگ سياو بنغ) فإنه لا يوجد سوق اشتراكي وآخر رأسمالي وإنما الذي يحدد هوية السوق ويحولها الى اشتراكية أو رأسمالية هو الأداء، فالسوق قابل بان يوصف في كل منهما، فهو ليس موضوعاً سياسياً وإنما وسيلة من وسائل تنمية الاقتصاد^(١٠).

ثالثاً: أسباب نجاح التجربة الصينية

كان من ضمن متطلبات نجاح الصين على المستوى الاقتصادي، هو وضعها لخطة مستقبلية بعيدة الأمد، ولتحقيق أهدافها كان لابد من أن يكون الانفتاح على العالم الخارجي وتغليب المصلحة الاقتصادية الوطنية، بعيداً عن الشعارات السياسية، ولذلك كان قرار الإصلاح ذا تأثير واضح على مختلف مفاصل الاقتصاد الصيني، ولأن الأخير لا يتوافر على رؤوس أموال كافية لتمويل التنمية، بسبب عدم كفاية المدخرات المحلية، فكان لابد من استقدام الاستثمار الأجنبي لسد الفجوة الاستثمارية الداخلية، وكذلك للاستفادة من طاقاته التحفيزية للمستثمرين المحليين، فضلاً عن خلق المشروعات التنافسية التي لها القدرة على فتح الأسواق الدولية، وما له من دور إضافي في تأسيس ترابطات تجارية دولية ما بين الصين ومختلف بلدان العالم، وهي التي أسست لعلاقات اقتصادية متينة يصعب قطعها أو تجاهلها.

ومن أجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يساعد على تحقيق التنمية وبمستويات مرتفعة، من خلال الحصول على رأس المال والتكنولوجيا والخبرات العالية في المشروعات المختلفة التي ينفذها. فقد قامت الصين ومنذ بداية عملية الإصلاح بتنفيذ سياسات عديدة وبشكل معمق لفتح الطريق أمام المستثمرين الأجانب، للمساهمة وبشكل فاعل في عملية بناء الاقتصاد الصيني بحلته الجديدة^(١١).

وعمدت السلطات الى اتخاذ جملة من الإجراءات لتطوير الاستثمار الأجنبي المباشر وجعله مناسباً ومتوافقاً مع البيئة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في الصين، وذلك للحصول على أكبر قدر ممكن من المنافع وتقليل السلبات المرافقة أو كل ما يتعارض والأهداف المرسومة بقدر المستطاع. ففي حين يحتاج الاستثمار الأجنبي الى نظام السوق لكي يكون قادراً على العمل بحرية تامة، وهو الأمر الذي كان يتعارض مع النهج الذي تتبعه الصين بتطبيقها للنظام الاشتراكي، لذا فقد كان العلاج الصيني لوضع أسس وآليات إقامة اقتصاد السوق الاشتراكي عن طريق إقامة مناطق اقتصادية خاصة تطبق مبادئ السوق الحر، ومن ثم نشرها على عموم الصين بواسطة مجموعة سياسات تغييرية مختلفة، منها ما هو اقتصادي ومنها ما هو قانوني في ظل سلطة مركزية تحتفظ لنفسها بحق حماية نمط الحكم الذي تتبعه، ووقفت بقوة بوجه كل من يعارضها كونها لم تسمح مطلقاً بالحرية السياسية. وعلى وفق ذلك أصبح هناك دوراً كبيراً للاستثمار الأجنبي المباشر على مجمل العملية الاقتصادية في الصين، فقد أسهم في تحقيقها لمعدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي، واتساع حجم التجارة الخارجية والتطور الكبير في قطاعاتها المختلفة ولاسيما في الصناعة والعلوم والتكنولوجيا.

وقد عمدت الصين إلى تطوير المناطق الاقتصادية الجاذبة للاستثمار وتوفير البنى التحتية التي كانت معظم مدنها تفتقر إليها في فترات سابقة، وبدأت بإقامة تلك المناطق في المدن الساحلية وبالقرب من الموانئ من أجل تسهيل عملية التبادل التجاري مع الخارج، وخلق بيئة استثمارية مناسبة للمستثمر الأجنبي الباحث عن المشروعات ذات الربحية العالية المتوقعة والتكاليف المنخفضة والتي تمثل العمالة



الرخصة أحد أبرز أسبابها^(١٢). ولما لذلك بأجمعه من دور في تهيئة الخبرات العالية والتكنولوجيا المصاحبة للاستثمار، بعد أن أصبحت فلسفة النظام الجديد توجه بخلق السبل كافة التي تختصر الزمن. وعلى الرغم من أن مفهوم الدولة المركزية يعد من أكثر المفاهيم قمعاً وأن الحكم في جمهورية الصين الشعبية التي تمتد من المحيط شرقاً إلى أعماق وسط آسيا غرباً في مزيج من المناطق المزدهرة، إلى جانب مناطق أخرى بعيدة عن التطور الاقتصادي نسبياً، خاضع لهذا المفهوم، إلا أن العامل المهم في نهضة الصين وازدهارها يعتمد على قدرتها في الابتعاد عن هذا الأمر ونسيانه عملياً، من خلال السماح للمدن والأقاليم الصينية بأن تشق طريقها في جذب طريقها في جذب الاستثمار الأجنبي من جهة، ومن جهة أخرى بحالة المنافسة فيما بينها في ميادين إنتاجية واستثمارية مختلفة، مستندة على ما لديها من خبرات ومهارات وطاقات محلية.

وقد نجحت المدن التجارية الصينية من دخول مضمار المنافسة العالمية وبقوة وذلك بتفاعلها المباشر مع البلدان الأخرى دون المرور بالمركز، فقد مثّت مختلف الأسواق الدولية بما تحتاجه من بضائع متنوعة، ولم تتوقف المسألة عند حدود صناعات السيارات والأجهزة الإلكترونية والمكائن والمعدات، وغير ذلك، وإنما امتدت إلى جوانب أخرى عديدة، فضلاً عن تمتع مدن بكاملها بوصفها مراكز عصرية للتجارة والاقتصاد، وأخرى بوصفها مناطق سياحية متميزة تتصف بقدرتها على خلق نشاط سياحي مزدهر^(١٣).

كما أن هناك العديد من المناطق المكثفة ذاتياً التي تتوفر فيها كافة مستلزمات الاستثمار والتصنيع والخدمات الأخرى المقدمة لأصحاب رؤوس الأموال والمستثمرين الأجانب، وقد كان لقيام القيادة الصينية بإضفاء الطابع اللامركزي على صنع القرار الاقتصادي الدور البارز في نهوض هذه المناطق والمقاطعات التي امتازت بإنشاء الصناعات المختلفة ذات المناشئ العالمية (غالبيتها يابانية وأوربية) والإعمال الريادية التي تم جذبها وإدخالها إلى تلك المدن التي منحت للمستثمرين الحرية الواسعة، واستخدمت نظام التراخيص والحوافز وغيره من صور التفضيل من أجل جذبهم لإقامة المشروعات الإنتاجية، وأن سماح الحكومة الصينية بتكوين أعداد لا حصر لها من الأنشطة والمشروعات الكبرى والتي كانت تحقق معدلات إنتاجية مرتفعة، دفع باتجاه فتح أسواق جديدة. فالنجاح يولد النجاح، والعمل الجيد والتكلفة المنخفضة يعدان حافزاً عملياً لجذب مشروعات جديدة واستثمارات وأنشطة أكبر، وليس بالضرورة في قطاع محدد بذاته أو مناطق معينة دون غيرها، بل طالما أن متطلبات الإنتاج متوفرة في كافة المجالات سواء كانت تقنية أم مالية أم خدمية أو بنى تحتية. ونظراً لتزايد عدد الشركات الصينية التي تقوم بالأعمال مع المستثمرين الأجانب فلا بد من الانتشار التدريجي للقوانين وموارد التمويل إلى بقية المنشآت والمناطق في الصين، حيث أن هناك مناطق أخرى منها تمتلك الموصفات ذاتها التي عملت على نهضة المناطق الأولى، وهي يمكن أن تشكل عوامل جذب جديدة، ويمكنها أن تنفرد بوضع برامجها الاقتصادية في ظل الانفتاح والتحرر الذي اعتمد في الصين كمنهاج عمل مكّنها من أن تكون قوة اقتصادية كبرى قد تبدو من الوهلة الأولى أنها نموذج لاقتصاد توجهه الدولة كونها تعمل على وفق التخطيط المركزي، إلا أن الواقع يثبت أن التجربة الاقتصادية كانت حاضرة وبقوة في نهوض الاقتصاد الصيني^(١٤).

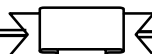


وعلى سبيل المثال تعد مدينة داليان واحدة من المدن التي تمثل مركزاً صناعياً ديناميكياً، فبعد أن كانت مجرد مرفأ هادئ شمال الصين كان قد تأسس على أيدي الروس، تحولت فيما بعد الى مدينة صناعية بفضل اليابانيين الذين أدخلوا لها الصناعات الثقيلة مثل صناعات الفولاذ والكيماويات والمكائن والمعدات. وقد اعتمدت في ذلك على احتياطي مهارات دائرة الموظفين المزودة بعدد من الجامعات والمعاهد التقنية، كما استفادت داليان من التغيير الكبير الذي حصل على مستوى السياسات الحكومية حول الاقتصاد عام ١٩٩٢ من خلال اقتراح (بنغ) بوضع مخطط التطور القائم على أساس «بلد واحد ونظامين اثنين»، وتشجيعه للحكومة المحلية لمختلف المدن الصينية للانطلاق نحو المستقبل، بالعمل على جعلها مراكز صناعية وتجارية كبرى، عن طريق منحهم الاستقلالية بإدارتها على الرغم من أنها بقيت جزءاً من الصين، ونظرياً هي تحت ظل السلطة المركزية التي تحكم في بكين. فضلاً عن الدور الذي لعبه حاكم داليان «بو كزيلي» والذي أصبح لاحقاً عام ٢٠٠٤ وزيراً للاقتصاد في الصين، فقد عمل على تحويلها الى دولة مكتفية ذاتياً ومركزاً تجارياً صناعياً جاذباً للمستثمر الأجنبي، ومنفردة بوضع جدول أعمالها الاقتصادي، مما جعلها نموذجاً يحتذى به من باقي المدن الصينية، كل ذلك كان بفضل قيادتها المحلية المتميزة، والتفاني في العمل من أجل خدمة سكان مدينته وجعلها مزدهرة^(١٥). ولعل مما يؤخذ على سياسة المناطق الحرة أنها قد تكون أوجدت مناطق اقتصادية غنية مقابل مناطق أخرى تعاني من الفقر، كما أنها خلقت طبقة من الأثرياء وهم الذين بدأوا يطالبون بالليبرالية السياسية الى جانب الليبرالية الاقتصادية.

رابعا: تنامي الطموح لتطبيق الليبرالية السياسية

قد يكون الاندفاع الأقوى للاقتصاد الصيني نحو الإصلاحات قد أصبح واضحاً مع حكومة زو رونغ جي عام ١٩٩٨ بعد أن أصبحت الشركات غير الفعالة والخاضعة للرقابة الحكومية مصدر قلق للحكومة، أعلن زو عن عدم قيام بكين بمساعدة تلك الشركات وتركها تتحمل مسؤولياتها، الأمر الذي قادها الى التحرك لمواجهة الخسائر الفادحة التي قد تتعرض لها في حال فشلها بالقيام بما هو مناسب وإنقاذ الموقف، وتعد خطوة رئيس الوزراء الصيني آنذاك بالحد من سيطرة المركز وإتاحة الفرصة للمركزية إعلاناً صريحاً بالسماح للمدن والأقاليم الصينية بالحصول على المساعدة من البلدان الأخرى، وفتح أبوابها بشكل واسع للمستثمرين الأجانب، وهو مما أكد على أيمان السلطات الصينية باستقلال الاقتصاد على وفق الأسس الليبرالية، مع احتفاظها بالتفرد بالجوانب السياسية والتحكم بها وعدم ترك الأمور من دون قيود، إلا أن الشكوك تحوم حول ما إذا كانت بكين ستسمح في المستقبل بأن يتم تطبيق الليبرالية السياسية أسوة بالليبرالية الاقتصادية أم لا، بعد أن شهدت تلك الحرية تحولاً هيكلياً واسعاً ونمواً كبيراً تمكنت على أثره من اقتحام السوق العالمية بكفاءة عالية وقدرة تنافسية غير عادية، فقد امتازت صادراتها بمميزات عديدة تأتي في مقدمتها أثمانها المنخفضة مقارنة بالسلع والخدمات من المنشآت الأخرى، وذلك لوفرة العمالة الرخيصة والقدرة على الابتكار ولمكانية محركاتها لأرقى الماركات العالمية، وقدرتها على اقتحام أنواع الأسواق كافة وفي مختلف المجالات^(١٦).

ومع نمو الاقتصاد عن طريق الإصلاحات وزيادة الإنتاج الزراعي ومن ثم تنامي دور القطاع الصناعي، كان لابد من تعديل أساليب الإنتاج والتوسع في الاستثمارات الرأسمالية، وهو الأمر الذي كان





يصعب تحقيقه في زمن ماو. ولن رؤوس الأموال المحلية لم تكن تكفي لتحقيق النهضة التنموية المطلوبة، لهذا فإن «بنغ» وليس «ماو» هو من حقق القفزة العظيمة للصين من خلال استخدام قوة الأسواق والأسعار، ولتطبيق برنامجه الإصلاحي فقد أطلق شعار «الاشتراكية لا تعني الفقر». ولن حاجة الصين الى تلك الإصلاحات ودخولها في منظومة ليبرالية السوق الاقتصادية قد استند الى ثلاث مزايا على الأقل على الرغم من أن كبر حجم سكانها يوحي وكأن الاكتفاء الذاتي هو الوضع الأفضل لها والمزايا الثلاث هي^(١٧):

- ١- إمكانية الصين على مد الأسواق العالمية بالسلع التي تحتاج صناعاتها الى عمالة كثيفة - وهي متوفرة ورخيصة - مثل صناعات الملابس ولعب الأطفال والأدوات المنزلية وغيرها.
- ٢- إن تلك الصادرات تدر عملات أجنبية يتم الاستفادة منها للإنفاق على التكنولوجيا الجديدة وعلى متطلبات الإنتاج غير المتاحة محلياً للمساهمة في التطور الاقتصادي.
- ٣- عند جذب المستثمرين الأجانب الى الصين فإنها تحصل على خبرات إضافية وتقنيات إنتاج متقدمة، وهو أمر ضروري لبلد كان يزرع تحت ظل ثورة ثقافية قضت على نظام التعليم الجامعي، حينما أجبرت مواطنيها المتعلمين على العمل في الأرياف على وفق سياسات نظام دكتاتوري متسلط وشمولي.

ولعل الدور البارز الذي لعبته الاستثمارات الأجنبية في دفع حركة الإصلاحات الصينية إلى الأمام، يمكن تتبعه من خلال آفاق النجاح التي خلقتها للاقتصاد الصيني، فهي لم تجلب معها رؤوس الأموال والخبرة والتقنيات الحديثة فحسب، بل انها حفزت الشركات الصينية المحلية للدخول في ميدان المنافسة معها، وهو ما دفع هذه الشركات الى تحسين منتجاتها وتطوير آليات عملها وفعاليتها باستمرار، وان مما ساعد على ذلك هو اهتمام الصينيين بالتعليم وتهيئة كوادر مدربة وذات إنتاجية عالية وتتمتع بخيارات عمل متعددة. وفي الوقت نفسه سمحت الحكومة بالابتكار لتزود ما إذا كان يثبت نجاحه أم لا، تماماً كما هو أسلوب السوق في السماح لتجارب ضيقة النطاق وتعميمها فيما بعد، مما دفع الأسر الزراعية في بداية مرحلة الإصلاح الى الاندفاع نحو زيادة الإنتاج وابتكار طرق أحدث لانجاز الأعمال، لأنها باتت تحصل على مكافآت النجاح مباشرة. وقد مهدت الإصلاحات الزراعية الناجحة الطريق وتبعته فيما بعد إصلاحات مركبة وعميقة التأثير على الاقتصاد الصيني بأكمله، فضلاً عن تزايد مظاهر التحرر الاقتصادي الأخرى التي جعلت من الفرد الصيني بحال أفضل عن طريق بذل الجهد الإضافي والإبداع في العمل^(١٨).

خامساً: الاستفادة من البلدان المجاورة

جدير بالذكر أن الصين قد استفادت كثيراً في إقامتها للمناطق الحرة من البلدان المجاورة التي كانت بالأصل تابعة لها قبل أن تصبح مستعمرات من ثم بلدان مستقلة مثل هونغ كونغ وسنغافورة وتايوان، فعلى سبيل المثال يمكن ملاحظة أن هونغ كونغ قد أصبحت من أكثر الاقتصادات حرية، على الرغم من أن مشاركة مواطنيها في العملية السياسية محدودة الى حد بعيد، إلا أن حكومتها قد سمحت بالتبادل التجاري الحر مع الخارج، حيث رفضت أن يبتاع أفراد شعبها السلع الباهظة الثمن حتى لو كانت منتجة محلياً، عندما يكون بمقدورهم الحصول على منتجات أرخص واستيرادها من الخارج. وعلى الرغم من أن



ضريبة الدخل فيها لم تكن مرتفعة ولا تصاعدية وإنما بمعدل ثابت ١٥%، كما أنها تفتقر للموارد الطبيعية، إلا أن متوسط دخل الفرد فيها كان أعلى من مثيله في بريطانيا خلال عقد التسعينات وما بعده، وهذا يدل على ارتفاع حجم الناتج المحلي الإجمالي فيها، نتيجة لتطبيقها للسياسات الاقتصادية الليبرالية والتي حققت لها تقدماً اقتصادياً ملحوظاً، كما أن هناك مساهمة فاعلة في تحقيق ذلك النجاح من قبل أحد أعمدة اقتصادها ووزير المالية فيها «السير جون كوبير ثويت»^(١٩). وهو الذي أوضح عملياً أفكار كل من فريدمان وهايك من خلال تبينه من أن سياسات الانفتاح والتحرر الاقتصادي تقود إلى تطور اقتصادي سريع. وقد وقف بشدة ضد أي شكل من أشكال التدخل الحكومي أو المركزية في القرارات، ومن مقولاته في هذا الصدد «على المدى البعيد فإن مجمل القرارات التي يتخذها رجال الأعمال المختلفون اعتماداً على تقديراتهم المختلفة في ظل اقتصاد حر - وحتى لو أخطأوا في الغالب - فإنها أقل احتمالاً من أن تؤدي إلى أضرار مقارنة بالقرارات المركزية التي تتخذها الحكومة، وبالتأكيد فإن هناك احتمالاً أكبر في أن تتم مجابهة الأضرار على نحو أسرع»^(٢٠).

وبشكل عام فإن تشجيع الصين لشركات القطاع الخاص الجديدة للدخول في السوق كان متزامناً مع تقديم شركات القطاع العام إلى الساحة كمنافسة، مع إزالة كافة العوائق التي تعترض طريقها إلى السوق العالمية، وقد حققت هذه الشركات العامة معدلات أرباح مرتفعة، وهو ما اعتبر فيما بعد معياراً لمدى نجاحها في المنافسة الكبيرة التي كانت بينها وبين الشركات الأجنبية والمحلية الخاصة على حد سواء. وقد أخذت هذه الشركات على عاتقها إنتاج نصف مما أنتج في الصين عام ١٩٩٢ - على سبيل المثال - في حين أن نصيب القطاع الخاص والشركات الاستثمارية الأجنبية من الإنتاج في الصين كان أقل من ذلك بكثير، فيما كان الباقي من حصة المؤسسات التجارية للقرى والمدن الصينية.

إن الحقيقة الواضحة التي ميزت الاقتصاد الصيني أنه لم يكن مهماً إلى من ترجع ملكية الشركات، ولكن المهم في ذلك هو أن جميعها قد دخلت بقوة إلى عالم المنافسة في سوق حرة نسبياً مع ما توفر لها من معلومات قد استعانت بها، مقابل ما قد واجهته من تقليص لأهمية الندرة في الموارد. وكان ذلك على نحو متأن ومدرّس، فإذا ما فشلت إحدى الشركات في ميدان المنافسة الحرة تبقى الأخرى، ولتتحول المؤسسات التجارية التي تنشأ في المدن الصغيرة فيما بعد إلى شركات صناعية عملاقة^(٢١).

سادساً: الخاتمة

أخيراً فإن ابتعاد الصين عن التخطيط المركزي على المستوى الاقتصادي يقدم أنموذجاً مثالياً على النهج التدريجي في تنامي المؤشرات الاقتصادية التنموية، فبخلاف ما تم في روسيا من خصخصة المنشآت الحكومية للدولة كافة - بما فيها المصارف - فإن قادة الصين قد تركوا المنشآت والأنشطة المملوكة للدولة تعمل في ظل دعمها بالقروض المستمرة من المصارف التي تملكها الدولة أيضاً، وكانت هذه المنشآت والمشروعات تتنافس مع المشاريع الخاصة التي سمحت لها إستراتيجية الحكومة غير الخفية بأن تنمو إلى جانب المنشآت المملوكة للدولة، وبعد أن كانت المشروعات الخاصة صغيرة ومتناثرة في مناطق وأقاليم الصين، أصبحت فيما بعد على شكل مشاريع عملاقة من حيث حجمها وأهميتها للاقتصاد الصيني، وساهمت في زيادة حدة المنافسة بينها وبين الشركات الحكومية فضلاً عن منافستها للشركات الاستثمارية العالمية^(٢٢).



الهوامش والمصادر

- (١) مجلة شؤون سياسية، الصين: نظرة عامة، العدد ٤، بيت الحكمة، بغداد، ١٩٩٥، ص ١٢١
- (٢) كينيشي أوهمي، الاقتصاد العالمي: المرحلة التالية: تحديات وفرص في عالم بلا حدود، ترجمة: مركز التعريب والبرمجة، الدار العربية للعلوم، بيروت، ٢٠٠٦، ص ٣٠.
- (٣) سعد محمد عثمان وسامرة نعمة، التحولات الهيكلية في بنية الاقتصاد الصيني وآفاق تطوره المستقبلية، دار وائل، عمان، ٢٠٠١، ص ٣٠.
- (٤) المصدر السابق نفسه، ص ٣٠ - ٣٣.
- (٥) برانتلي ووماك وجيمس آر تلونسند، السياسات في الصين: عرض تجربة الصين في كتاب السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر، ترجمة: هشام عبد الله، الدار الأهلية للنشر، عمان، ١٩٩٨، ص ٧٠٨، ٧٠٩.
- (٦) محمود عبد الفضيل، العرب والتجربة الآسيوية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠، ص ٩١-٩٢.
- (٧) جورج لوكاتش، البديل الحقيقي.. ستالينية أم ديمقراطية اشتراكية، ترجمة: سناء أبو شقرا، دار الفارابي، بيروت، ١٩٩٠، ص ٧١.
- (٨) يوريس رومر، آسيا الوسطى في مرحلة التحول.. مأزق التنمية السياسية والاقتصادية «الحلقة الأخيرة»، مجلة البيان، العدد الرابع، الامارات العربية المتحدة، ٢٠٠٥، ص ٦، ٧.
- (٩) سون بي سان، الصين تحت الاصلاح والانفتاح، مجلة شؤون سياسية، العدد ٤، بيت الحكمة، ١٩٩٥، ص ١٢٤.
- (١٠) المصدر السابق نفسه، ص ١٢٧ - ١٢٩.
- (11) Ozawa Terutomo, Foreign Direct Investment and Economic development, (New York, Quorum Book, 1992).PP.27 - 33.
- (١٢) وليد سليم عبد الحي، المكانة المستقبلية للصين، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الامارات العربية المتحدة، ٢٠٠٠، ص ١٤٥-١٥٠.
- (١٣) كينيشي أوهمي، مصدر سبق ذكره، ص ٣٠-٣١.
- (١٤) وليام جاي بومول روبرت أي ليتان وكارل جاي شرام، الرأسمالية الطيبة.. الرأسمالية الخبيثة واقتصادات النمو والرخاء، ترجمة: مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE)، المصري اليوم، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ١٧٠ - ١٧٢.
- (١٥) كينيشي أوهمي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧ - ٣٠.
- (١٦) يوريس رومر، مصدر سبق ذكره، ص ٦، ٧.
- (١٧) تيم هارفورد، المخبر الاقتصادي، ترجمة: زينب حسن البشاري، كلمات عربية للترجمة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٨، ص ٢٣٤ - ٢٤٧.
- (١٨) المصدر السابق نفسه، ص ٢٣٨ - ٢٤٨.
- (١٩) جيمس دي. غوارنتي وآخرون، الحرية الاقتصادية في العالم، التقرير السنوي لعام، ٢٠٠٦، ص ٤ - ٣٤.
- (٢٠) المصدر السابق نفسه، ص ٤.
- (٢١) تيم هارفورد، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤٦.
- (٢٢) وليام جاي بومول روبرت أي ليتان وكارل جاي شرام، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٢.